اقتصاد

الرغيف الليبي غال ونحيف

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

ارتفع سعر رغيف الخبز في عدد من المخابز في العاصمة الليبية طرابلس، ليصبح سعر كل ثلاثة أرغفة ديناراً، بخلاف تسعيرة وزارة الاقتصاد التي تحدد الأربعة أرغفة بدينار لوزن 100 غرام لكل رغيف. وقال مسعود البارواني، وهو صاحب مخبز بمنطقة جنزور، غرب طرابلس، لـ«العربي الجديد»، إن هناك أسبابا لارتفاع سعر رغيف الخبز، أولها ارتفاع أسعار جميع مكونات الخبز من الزيت والسكر والخميرة بسبب قفزات في أسعار الصرف في السوق الموازية، فضلاً عن ارتفاع أجور العمالة. وأضاف أنه يبيع رغيف الخبز زنة 150 غراماً بنصف دينار. كما أكد سعد الدين شلابي، وهو صاحب مخبز في شارع عمر المختار في طرابلس، أنه تم خفض وزن الرغيف إلى 50 غراماً، بعدما كان الوزن المعتمد للرغيف عام 2010 حوالي 200 غرام. ومن جهته، أوضح اخريص بالقاسم، نقيب الخبازين، عبر اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أن تسعيرة وزارة الاقتصاد بحاجة إلى التعديل إلى ثلاثة أرغفة بدينار، لأن المكونات الأساسية لصناعة الخبز ارتفعت كلفتها، فيما وصل سعر الصرف إلى 4,83 دنانير للدولار. وقال إنه لا يوجد دعم للخبز والحكومة تدعم الديزل للمخابز فقط.

وفي السياق، قال مدير الإدارة التجارية في وزارة الاقتصاد، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن تسعيرة وزارة الاقتصاد مناسبة للرغيف، وإن هناك تلاعبا في أوزان الرغيف في الكثير من المخابز، حيث أصبح وزنه 50 غراماً ليزداد نحافة، ولفت إلى أن وزارة الاقتصاد سوف تدرس جميع الخيارات بشأن رغيف الخبز لمتابعة التسعيرة في السوق مع المطاحن بخصوص سلعة الدقيق وأسباب ارتفاعها.

وقال أستاذ الاقتصاد عادل المقرحي لـ«العربي الجديد»، إن المشكلة تتركز في وجود مضاربات على سلعة الدقيق قفزت بسعر رغيف الخبز، وهناك اعتمادات مستنديه بقيمة 4 مليارات دولار تم فتحها في شهر ديسمبر/ كانون الأول لتوريد السلع الأساسية، وبالتالي من المتوقع انخفاض أسعار الدقيق 15 في المائة بنهاية شهر فبراير/ شباط.

ورفعت ليبيا الدعم عن الدقيق منذ منتصف العام 2015، وهو ما تسبب في رفع أسعار رغيف الخبز إلى ثلاثة أضعاف السعر المدعوم، ويتوزع 4160 مخبزا على مختلف أنحاء ليبيا، إضافة إلى 57 مطحنة. وتستهلك ليبيا، التي يبلغ عدد سكانها نحو 7,2 ملايين مواطن، 1,26 مليون طن من الحبوب سنوياً، وتبلغ حصة الفرد في ليبيا من الدقيق 144 كيلوغراماً. وتستورد ليبيا 90 في المائة من القمح اللين من الخارج والباقي تتم تغطيته من الإنتاج المحلي، الذي تراجع إلى مستويات متدنية خلال العامين الماضيين بسبب عدم الاستقرار الأمني.

وذكّرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، باعتماد البلاد بشكل كبير على الواردات بما يصل إلى 90 في المائة لتغطية احتياجاتها من استهلاك الحبوب، ومعظمها من القمح للاستهلاك البشري والشعير للعلف. وأوضحت المنظمة أن انخفاض إجمالي إنتاج الحبوب للعام 2024 في ليبيا بشكل كبير سببه انهيار سدي درنة، متوقعة أن يكون التأثير على توافر الفواكه والخضراوات كبيراً، خصوصا عقب الاضطرابات المناخية التي مرت بها منطقة شرق البلاد في سبتمبر/ أيلول الماضي.

(كيريل كودريافستيف/ فرانس برس)

إضراب يشلّ ألمانيا

توقفت الخدمة على خطوط الحافلات والترام ومترو الأنفاق في معظم أنحاء ألمانيا الجمعة، حيث ترك موظفو النقل وظائفهم في الإضراب الثالث المتعلق بالنقل خلال أسبوعين. دعا اتحاد «فير دوت دي» لعمال الخدمات إلى «إضراب تحذيري»، وهو تكتيك شائع في مفاوضات العقود الألمانية. قالت نائبة رئيس الاتحاد، كريستينه بيله: "حان الوقت لممارسة المزيد من الضغط على أرباب العمل"، حيث فشلت المحادثات بشأن عقود الأجور الجديدة لنحو 90 ألف شخص يعملون لدى أكثر من 130 شركة نقل محلية في إحراز تقدم. يتركز النزاع حول المطالبة بظروف عمل أفضل، مثل منح أيام تعويض إضافية عن المناوبات والعمل الليلي. وقطاع السكك الحديد الألماني يشهد نزاعا منفصلا، حول مطالبة نقابة سائقي القطارات بتقصير أسبوع العمل.

اعتقال وإقالة 100 شخص بفضيحة الجمارك السورية

باريس ـ **عدنان أحمد**

من جديد، تعود قضايا الفساد في قطاع الجمارك التابع للنظام السوري إلى السطح، بعدما كشفت صحيفة محلية عن توقيف أو «كف يد» أكثر من مائة من العاملين في هذا القطاع خلال الأسابيع القليلة الماضية. وذكرت صحيفة «الوطن» المقربة من النظام أن عدد الضباط والمديرين ورؤساء المفارز والمراقبين والخفراء الذين أحيلوا للتحقيقات خلال الفترة الماضية وصدرت بحقهم قرارات كف يد أو تجعلهم بحكم المستقيلين تجاوز المائة. وأوضحت أن معظم هؤلاء أصبحوا خارج الخدمة والعمل الجمركي، حيث طاولت قرارات كف اليد أكثر من 30 شخصاً في قضايا التزوير التي تم كشفها في أمانة جمارك نصيب على الحدود مع الأردن وحدها، بعد تزوير وثائق صادرة عن البنك المركزي تفيد بعدم وجود مانع من تخليص البضائع.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، تحدثت الصفحات والمواقع المقربة من النظام السوري عما وصفته بأكبر عملية قبض على متورطين في قضية فساد جمركي في سورية، حيث اعتقل حينها أكثر من 140 شخصا بين موظف وتاجر، بتهمة تزوير بيانات جمركية واختلاس 200 مليار ليرة سورية، وأودع 60 منهم في السجن فيما طُرد 83 آخرون من وظائفهم.

ولا يعد الفساد في الجمارك في كل المنافذ الحدودية السورية شيئاً جديداً، وسبق الكشف عن فضائح مماثلة خلال الأشهر والسنوات الماضية، خاصة في الساحل السوري، وفي الجنوب على الحدود مع الأردن. وقال الاقتصادي فؤاد عبد العزيز لـ«العربي الجديد»، إن الفساد المستشري في معبر نصيب قديم، ويعود حتى إلى ما قبل الثورة السورية عام 2011، والمسؤولة عنه أساساً جهات نافذة في النظام، خاصة الأجهزة الأمنية والقصر الجمهوري، ويتم الفساد عبر تجار وموظفين يعملون لحساب هذه الجهات، خاصة في الوضع الراهن حيث تراجعت سلطة الدولة في عموم البلاد، وباتت تسيطر على الحدود مليشيات وأجهزة أمنية، همها الرئيس جني الأموال بأي طريقة كانت. ولفت إلى أن التحقيقات والاعتقالات لا تطاول كبار المسؤولين عن هذا الفساد، بل تقتصر على بعض التجار والموظفين والمخلصين الجمركيين.

أخبار

مزارعو فرنسا يعلقون احتجاجهم بعد خطة دعم

شرع المزارعون الفرنسيون في رفع حواجز الطرق تدريجيا حول باريس وأماكن أخرى في البلاد، الجمعة، غداة تخصيص الحكومة الفرنسية أكثر من 400 مليون يورو (436 مليون دولار) لتدابير مختلفة تهدف إلى الاستجابة لشكاواهم بشأن انخفاض دخلهم والقيود التنظيمية المفروضة على عملهم والمنافسة غير العادلة من الخارج. قال أرنو روسو، رئيس أكبر اتحاد للمزارعين بالبلاد، متحدثا على قناة «بي أف أم» الإخبارية، إن المزارعين سيراقبون من كثب ما إذا كانت الحكومة ستنفذ وعودها بحلول يونيو/ حزيران، كما حذر من أنهم مستعدون للاحتجاج مرة أخرى مع استعداد البلاد لدورة الألعاب الأولمبية في باريس هذا الصيف.

تركيا تحطم رقما قياسيا في الصادرات

ارتفعت صادرات تركيا في يناير/ كانون الثاني الماضي بنسبة 3,6 في المائة مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي وبلغت 20 مليارا و28 مليون دولار، محطمة بذلك أعلى رقم قياسي للصادرات في يناير في تاريخ تركيا. وقال وزير التجارة التركي عمر بولاط إن صادرات البلاد سجلت رقما قياسيا في يناير، في كلمة خلال اجتماع حول التجارة الخارجية في ولاية ملاطية.

دعوة لتعليق اتفاق اقتصادي بين أوروبا وإسرائيل

دعت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين، فرانشيسكا ألبانيز، الجمعة، الاتحاد الأوروبي إلى «تعليق» اتفاقيته الاقتصادية مع إسرائيل على ضوء إقرار

محكمة العدل الدولية بخطر ارتكاب الأخيرة «إبادة جماعية» في غزة. وقالت ألبانيز في منصة «إكس»: «يعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لإسرائيل، حيث يمثل 30 في المائة من تجارتها السلعية». وأوضحت أن المادة الثانية من الاتفاقية الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل تنص على «احترام حقوق الإنسان». وأضافت ألبانيز أن إقرار محكمة العدل الدولية بخطر ارتكاب إسرائيل «إبادة جماعية» في غزة «يلزم الاتحاد الأوروبي بتعليق الاتفاقية».

انخفاض كبير في مؤشر أسعار الغذاء العالمية

انخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) لأسعار الغذاء العالمية في يناير/ كانون الثاني إلى أدنى مستوياته في قرابة ثلاث سنوات. وقالت المنظمة الجمعة إن مؤشرها للأسعار، الذي يقيس التغيرات في أسعار السلع الغذائية الأولية الأكثر تداولا عالميا، سجل في المتوسط 118 نقطة في يناير انخفاضا من 119,1 في الشهر السابق. وقراءة يناير هي الأدنى منذ فبراير/ شباط 2021.

سياسات نقدية

إقراض التونسيين اتجاه نحو تنويع المصادر بعيداً عن البنوك

تتجه السلطات التونسية نحو حل أزمة تراجع الإقراض المصرفي، من خلال إيجاد بدائل تمويلية للمواطنين الذين يواجهون صعوبات مالية متفاقمة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تخطط سلطات تونس لتوسيع دائرة إقراض الأفراد والأسر عبر توفير مصادر تمويل جديدة عن طريق صناديق الخدمة الاجتماعية بينما تتباطأ قدرة التونسيين على النفاذ إلى القروض المصرفية نتيجة سعر الفائدة المرتفع وأزمة السيولة.

وأعلن وزير الشؤون الاجتماعية مالك الزاهي أخيراً، أن صندوقي الخدمة الاجتماعية، وهما الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي، سيشرعان في غضون شهر فبراير/ شباط في منح قروض بنسبة فائدة ستحدد لاحقا بمقتضى أمر حكومي. وأوضح الوزير التونسي في تصريحات إعلامية أن «قرار زيادة قيمة القروض المخصصة ناتج عن الإصلاحات المنفذة لتخفيف الحجز عن صناديق الضمان الاجتماعي التي تسلك طريقها نحو التعافي».

وتوجد في تونس ثلاثة صناديق اجتماعية، هي الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذين يديران مساهمات الأجراء في القطاعين الحكومي والخاص ويؤمنان نظام المنافع العائلية وصرف تعويضات المتقاعدين، بينما يؤمن صندوق التأمين على المرض ونظم إصلاح الأضرار الناجمة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية في القطاع العام والخاص، وأيضاً تقديم منح العلاج والولادة. وتعوّل شرائح واسعة من التونسيين الذين يشكون من شح السيولة وضغوط الإنفاق على الحلول الجديدة للإقراض، بينما يحذر خبراء اقتصاديون من مخاطر الدفع بالأسر نحو الاستدانة عبر التسهيلات المالية المتوقع تقديمها.

وقال خبير الضمان الاجتماعي بدر الدين السماوي إن حجم القروض المتوقع إسنادها من قبل صندوق الضمان الاجتماعي (يدير مساهمات القطاع الخاص)، سيكون في حدود 90 مليون دينار، مرجحا أن ينتفع بالقروض نحو 6 آلاف مخترط في الصندوق. (الدولار = 3,16 دنانير). وتوقع السماوي في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن يكون حجم الأموال المرصودة للقروض من قبل صندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية الذي يدير مساهمات موظفي القطاع الحكومي أقل، باعتبار أن عدد موظفي القطاع الحكومي أقل من العاملين في القطاع الخاص.

وتابع: «تحاول الصناديق الاجتماعية استثمار العائد المالي المحصل من زيادة نسبة المساهمات المطبقة منذ سنة 2018 في إقراض منخرطيها لتوفير عائد مالي أفضل». وأشار المتحدث إلى أن نسبة الفائدة التي ستوظف على القروض ستكون أقل من النسب المعتمدة من قبل المصارف التجارية، وهو ما سيحفز التونسيين على الإقبال على هذه التمويلات هربا من الفائدة البنكية. وأضاف: «تحاول الصناديق الاجتماعية استعادة دورها الذي مارسته سابقاً في توفير قروض بنسب فائدة منخفضة»، مشيرا إلى أن الصناديق قلصت دورها في الإقراض نتيجة الأزمة المالية التي مرت بها في السنوات الأخيرة.

وانعكس الركود وتباطؤ النمو في الكثير من القطاعات الإنتاجية، خصوصا وسط ضغوط جائحة كورونا على وضعيات الصناديق بعدما باتت ترزح تحت مشكلات مالية مزمنة، إلى درجة أن الأوساط الاقتصادية تتحدث عن دخولها في إفلاس غير معلن. واعتبر بدر الدين السماوي أن الصناديق الاجتماعية لا تستطيع أن تسحب البساط من تحت أقدام البنوك إلا إذا كانت أسعار الفائدة على القروض أقل من تلك التي تطبقها الأخيرة.

وتسبب رفع البنك المركزي التونسي نسبة الفائدة الرئيسية إلى 8 في المائة في ارتفاع كلفة القروض المصرفية تزامنا مع أزمة تراجع القدرة الإنفاقية لشريحة واسعة من التونسيين نتيجة الغلاء وقفزات الأسعار.

وكشفت بيانات أصدرها البنك المركزي أن قيمة زيادة قروض التونسيين خلال الفترة الممتدة ما بين سبتمبر/ أيلول 2022 وسبتمبر 2023 لم تتجاوز 0,7 مليار دينار فقط، أي ما يعادل 22 مليون دولار. وتبرز أرقام البنك المركزي أن معدل الزيادة في قروض التونسيين خلال سنوات 2019 و2020 و2021 كان يزيد عن 1,2 مليار دينار سنويا. ويرى الخبير المالي خالد النوري أن توفير مصادر إقراض جديدة للتونسيين لا يمكن أن يعوّض دور المصارف نظرا للإمكانيات المحدودة للصناديق وضعف المبالغ المرصودة للإقراض. وقال النوري في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن 90 مليون دينار، أي نحو 30 مليون دولار، المزمع تخصيصها للقروض من صندوق الضمان الاجتماعي لا تمثل إلا نحو 0,4 في المائة من مجموع التمويلات التي حصل عليها التونسيون من البنوك والتي تزيد عن 30 مليار دينار. واعتبر الخبير المالي أن تنويع مصادر الإقراض مهم لتنويع العرض أمام طالبي القروض، ولا سيما في ظل إمكانيات توفير موارد تسدد على المدى الطويل بنسبة فائدة أقل من النسبة المعتمدة من المصارف التجارية، وأشار في سياق متصل إلى أن القروض الطويلة ومتوسطة المدى ستخصص لتمويل شراء المساكن، وتصل مدة السداد إلى 20 عاما بنسب فائدة ثابتة. وفي آخر تقرير نشره المعهد التونسي للاستهلاك، فإن مصادر ديون الأسر التونسية متأتية أساسا من البنوك بنسبة 57 في المائة، وترتفع هذه النسبة إلى 60 في المائة في بعض الأحيان للعديد من العائلات.

تزايدت أزمة الإقراض مع رفع الفائدة وتضاؤل القدرة الإنفاقية

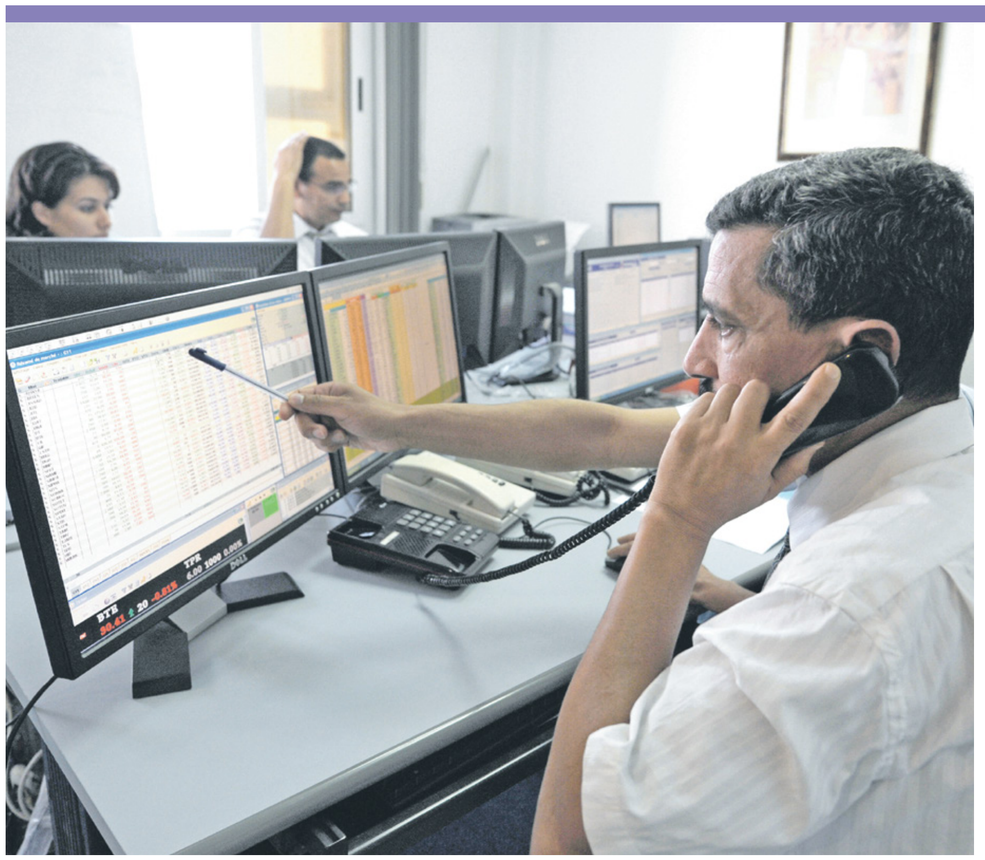

تزايد المشكلات التمويلية في تونس (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

إجراءات تنظيمية

قيود مشددة على حوالات العراق وسورية

عمان ـ **زيد الدبيسية**

يبدي الأردن حذراً شديداً في تعاملاته المالية، خاصة الحوالات بين القطاع المصرفي وشركات الصرافة ونظيراتها في بعض البلدان، منها سورية والعراق، بسبب ارتفاع عوامل المخاطرة وما قد تنطوي عليه التحويلات المالية من عمليات غسل أموال لعدم وجود ضوابط كافية في تلك البلدان حالياً. ويفرض الأردن إجراءات مشددة على التعاملات والتحويلات المالية في إطار تطبيق تشريعات خاصة للتصدي لحالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بعدما خرج أخيراً من القائمة الرمادية ضمن تصنيفات مجموعة العمل المالية الدولية.

وقال ممثل القطاع المالي في غرفة تجارة عمان ورئيس جمعية الصرافين السابق علاء ديرانية، في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، إن التعاملات المالية والتحويلات النقدية من الأردن وإليه تخضع لرقابة صارمة من قبل البنك المركزي الأردني والجهات ذات العلاقة. وأضاف أن التحويلات المالية مع العراق من خلال شركات الصرافة في حدودها الدنيا حالياً، وهنالك شركتان أو ثلاثة من شركات الصرافة الأردنية معنية بالحوالات المالية بسبب ارتفاع درجة المخاطرة. وقال ديرانية إن العمليات المالية مع بعض الدول مثل سورية مشوبة في جانب منها بعمليات غسل الأموال وعدم وجود الضوابط الكافية لحماية حقوق شركات الصرافة أو القطاع المالي في الأردن، مشيراً إلى أن هنالك مساعي لتجاوز تلك العقبات في الأطار السليم بما يعزز التعاملات المالية.

وشرح محافظ البنك المركزي الأردني عادل شركس أخيراً أن البنك لم يغفل دور شركات الصرافة في السوق المصرفية، وأنه، أي البنك المركزي، مستعد لبحث جميع المشاكل والمعيقات التي تواجه شركات الصرافة في ما يتعلق بالحوالات الواردة من العراق، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة ضمن معايير مكافحة غسل الأموال لضمان تدفق الحوالات إلى الأردن. ووقع الجانبان الأردني والعراقي اتفاقية تعاون وتنسيق مشترك بهدف تعزيز التعاون في المجالات المالية والمصرفية وتوسيعها. وأكد الشركس أن هناك حالياً 4 فروع لبنوك أردنية حصلت على ترخيص لممارسة عملها في العراق برأسمال يبلغ 50 مليون دولار.

وفي السياق نفسه، أعاد البنك المركزي الأردني فرض القيود على الحوالات المالية الصادرة إلى سورية والواردة منها والتي كان قد جمّد العمل بها في إطار تسريع الاستجابة الإنسانية، وذلك عقب الزلزال المدمر الذي ضرب سورية في 6 فبراير/ شباط 2023. والزم البنك المركزي أن يكون المستفيد الحقيقي من الحوالات القادمة من سورية موجوداً في الأردن.

مساع أردنية للحد من المخاطر المالية وتجنب غسيل الأموال

مصر

مؤشرات تعويم جديد للجنيه

القاهرة ـ **عادل صبري**

قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعر الفائدة على الإيداع والإقراض بواقع 200 نقطة لتصل إلى 21,25 في المائة و22,25 في المائة. ورفعت اللجنة خلال اجتماعها الدوري، مساء الخميس، سعر الائتمان والاقتطاع بمعدل 200 نقطة أساس ليصل على 21,75 في المائة. جاء القرار مخالفاً لأغلب توقعات الخبراء واستطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسات مالية خلال الأسبوع، ومعاكساً لاتجاه البنوك المركزية في العالم نحو تثبيت سعر الفائدة على العملات الرئيسية، أملاً في إنهاء سياسة التشدد النقدي والفائدة المرتفعة وسط رغبة الحكومات في الحد من التضخم.

وعزز رفع الفائدة توقعات خبراء البنوك بأن تحرك الحكومة خلال الأيام المقبلة سعر صرف الدولار في البنوك والقنوات الرسمية، مؤكدين أن رفع معدل الفائدة من الخطوات المتبعة في سياسات التشدد النقدي التي يتبعها البنك المركزي منذ عام 2022، مستهدفا تشجيع حملة العملة المحلية على الادخار وعدم اللجوء إلى التعامل بالدولار في السوق الموازية. يؤكد خبراء، في أحاديث مع «العربي الجديد»، أن رفع سعر الفائدة مؤشر قوي إلى أن الحكومة والبنك المركزي متفقان على خفض قيمة الجنيه والسير في اتجاه معاكس لما صرح به كبار المسؤولين من قبل بأنه لا تعويم جديداً خلال الفترة المقبلة.

تأتي الزيادة في إطار تنسيق مسبق بين الحكومة والبنك المركزي على دفع سياسات التشدد النقدي، استبقته الحكومة بخفض النفقات الاستثمارية بالمشروعات الحكومية حتى نهاية يونيو/ حزيران المقبل. وألزم رئيس الوزراء مصطفى مدبولي الحكومة بخطة ترشيد النفقات داخل الجهاز الإداري بالدولة، سبق أن أصدرها في يوليو/ تموز 2023، التي تمنع شراء سيارات ومستلزمات مكتبية أو تحديث المكاتب الحكومية، في مخالفة واضحة لما اتخذته الحكومة من تدابير لنقل الوزارات ونحو 30 ألف موظف من كبار القيادات بالحكومة إلى مقراتهم بالعاصمة الإدارية الجديدة.

واتخذ البنك المركزي قراره بزيادة الفائدة قبيل انتهاء الحكومة من المفاوضات مع بعثة صندوق النقد الدولي الموجودة حالياً بالقاهرة، التي تنظر في المراجعتين الأولى والثانية لبرنامج بيع الأصول العامة وتحرير سعر الصرف المتفق عليه مع الحكومة في ديسمبر/ كانون الأول 2022، المعطل تنفيذه منذ مارس/ آذار الماضي. تستهدف الحكومة الحصول على الدفعة الثانية من قرض الصندوق بقيمة إجمالية 3 مليارات دولار، والتفاوض على زيادته إلى ما بين 8 مليارات و9 مليارات دولار.

مخالفة للوعود بعدم خفض الجنيه (خالد الدسوقي/ فرانس برس)

تقرير

تسود مخاوف واسعة في اليمن والعالم من تصاعد الأحداث في البحر الأحمر وتوسعها لتشمل أهم الممرات المائية التجارية اليمنية وامتدادها على طول المنطقة الممتدة على شاطئ البحر الأحمر، شمال غربي البلاد، وصولاً إلى البحر العربي وخليج عدن

خليج عدن توسّع حرب السفن إلى أهم الموانئ اليمنية

صنعاء ـ **محمد راجح**

كثف الحوثيون هجماتهم في البحر الأحمر خلال الفترة القليلة الماضية، وقد تركزت في خليج عدن واستهدفت سفن شحن تجارية أميركية بدرجة رئيسية، في ظل تصاعد التوترات في الممرات المائية وتفاقم أزمة الشحن التجاري العالمي، وسط توقعات بتوسع دائرة حرب السفن وانعكاسها على ناقلات النفط التي تعبر خليج عدن وارتفاع مضاعف في تكاليف النقل والتأمين. ونفذ الحوثيون منذ 15 يناير/ كانون الثاني أكثر من 5 عمليات استهدفت عدداً من سفن الشحن في خليج عدن بصواريخ بحرية شملت سفن «أوسين جاز» «زاغروفا»، «كيم رينجر» و«جينكو بيكاردي». يعتبر ميناء وخليج عدن من أهم المنافذ البحرية المتحكمة في البحر الأحمر من جهة الجنوب والمنفذ الرئيسي لليمن على بحر العرب والمحيط الهندي، وهو بذلك يطل على خطوط التجارة والملاحة في العالم. الخبير الملاحي ياسر المروعي، يؤكد لـ«العربي الجديد»، أن أهمية خليج عدن تنبع من كونه نافذة اليمن على المحيط الهندي ومن موقعه الاستراتيجي الذي يربط البحر الأحمر عبر باب المندب بالبحر العربي، إضافة إلى كون خليج عدن ممراً رئيسياً للسفن التجارية المحملة بالوقود بشكل خاص، لذا يلاحظ استخدامه بشكل كبير من قبل السفن الأميركية والبريطانية بحكم أن الأخيرة كانت تستعمر جنوب اليمن سابقاً ولديها معرفة واسعة بأهمية استخدام هذه الممرات التي تصل خليج عدن بالمحيط الهندي. ويكتسب موقع هذا الممر اليمني المائي أهمية استراتيجية بالنظر إلى قربه من الخط الملاحي الدولي الذي يربط الشرق بالغرب والذي لا يبعد سوى 4 أميال بحرية من نقطة صعود المرشد، حيث تتمكن السفن المنتظمة من الوفاء بسهولة بمواعيد زيارتها للموانئ الأخرى من دون عناء.

20

ألف سفينة تقريبا سنويا في المياه الإقليمية اليمنية تدخل منها ما بين 3000 الى 3500 سفينة الى الموانئ اليمنية، إلا ان انعكاسات حرب السفن خفضت العدد وزادت من مخاطر العبور.

إمكانية نقل المعركة

الباحث الاقتصادي رشيد الحداد، يفسر في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن تركز استهداف السفن في خليج عدن يؤكد أن صنعاء قادرة على نقل المعركة إلى خارج مسرح عملياتها وفرض قواعد اشتباك خارج سيطرة سلطتها، إضافة إلى أن تصاعد العمليات يأتي في ظل احتدام الصراع في البحر الأحمر وتمكن قوات صنعاء من منع السفن المتجهة نحو موانئ الاحتلال الإسرائيلي من العبور. يلفت الحداد إلى أن فرض معادلة عسكرية في خليج عدن يؤكد أن صنعاء تمتلك قدرات عسكرية كفيلة بنقل المعركة إلى المحيط الهندي، حيث من الملاحظ أن معظم العمليات العسكرية التي استهدفت سفناً تجارية وعسكرية في خليج عدن طاولت سفناً أميركية، وهذا تحول جديد في مسار العمليات، موضحاً أن تركز الهجمات في خليج عدن يبدد الادعاءات الأميركية بتصاعد المخاطر على الملاحة الدولية في البحر الأحمر. وفق تقارير صحافية، فقد تسببت الهجمات التي شنها الحوثيون في البحر الأحمر ضد السفن المتعاونة مع الاحتلال الإسرائيلي، في أكبر تحويل لمسارات التجارة الدولية منذ عقود، وهو ما أدى إلى ارتفاع التكاليف وطول أمد الرحلات بالنسبة لشركات الشحن في الأماكن البعيدة مثل آسيا وأميركا الشمالية، وهدد بحدوث تداعيات اقتصادية على سلاسل التوريد العالمية. وفي الوقت الذي تجد فيه أكثر من 500 سفينة حاويات صعوبة بالغة في الإبحار عبر البحر الأحمر من قناة السويس وإليها، واستخدام ممرات أخرى مكلفة للغاية، لم تنجح الضربات الانتقامية المتكررة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، فضلاً عن العملية البحرية المتعددة الجنسيات للقيام بدوريات في المياه، في إيقاف هجمات الحوثيين التي تقول الجماعة إنها تنفذها رداً على عمليات الإبادة الجماعية في غزة.

صنعاء قادرة على نقل المعركة إلى خارج مسرح عملياتها

معظم العمليات في خليج عدن كانت تطاول سفناً أميركية

ركيزة اقتصاد اليمن

وتمثل الممرات المائية والنقل البحري، بحسب خبراء اقتصاد ومختصين في الملاحة البحرية، ركيزة أساسية لاقتصاد اليمن نظراً لطول الساحل اليمني الممتد لأكثر من 2000 كيلومتر، إضافة لامتلاك البلاد نحو سبعة موانئ (عدن، المكلا، نشطون، الحديدة، المخا، رأس عيسى، والصليف)، منها ثلاثة موانئ رئيسية، هي: عدن، المكلا، الحديدة. إلى جانب إطلال اليمن على مضيق باب المندب، وهو الممر الرئيسي للسفن العملاقة الناقلة للنفط، ما يجعل حجم نشاط الملاحة البحرية في اليمن كبيراً جداً. الباحث الاقتصادي عصام مقبل، يقول لـ«العربي الجديد»، إن هناك تصاعداً لأسعار النفط العالمية منذ الأسبوع الماضي، ومرشحة للصعود والاضطراب خلال الفترة القادمة مع توسع التوترات لتشمل ممراً مائياً مهماً آخر في اليمن يتصل بباب المندب ويربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي والبحر العربي، مشدداً على أن اليمن سيكون في مرمى تبعات هذه الأزمة التي تأتي في ظل تغافل وعدم اهتمام أو استعداد لها من قبل السلطات الرسمية في البلاد التي لا تزال تعاني من صعوبات بالغة لم تستطع تجاوزها في النقل البحري مع تردي وضعية الموانئ وتسببها في تفاقم أزمة التوريد إلى اليمن.

تبعات على النقل البحري

وتسود مخاوف واسعة من تبعات قد تطاول النقل البحري في اليمن جراء الأحداث المتصاعدة في الممرات المائية، كما هو الحال في البحر الأحمر وباب المندب والبحر العربي وخليج عدن، حيث تواصل جماعة الحوثي التي تحكم أجزاء واسعة من اليمن هجماتها التي تؤكد أنها تستهدف السفن الإسرائيلية والمتعاونة معها، في حين أصبح الاستهداف يشمل السفن الأميركية التي تشن بمشاركة بريطانيا هجمات بالصواريخ والطائرات الحربية على ما تقول إنها مواقع عسكرية تابعة للحوثيين. يمتلك اليمن العديد من الموانئ التي كانت حتى نهاية العام 2014 تعمل بصورة مقبولة لاستقبال البضائع والسفن وتقديم خدمات الشحن والتفريغ والتخزين، إلا أن ظروف الصراع والحرب وما نجم من تدمير جزء كبير من البنى التحتية والتجهيزات في تلك الموانئ، إلى جانب الإجراءات الدولية المتعلقة بإمكانية الدخول والخروج من تلك الموانئ وإليها، قد ساهمت في الحد من القدرة التشغيلية للموانئ اليمنية. ونتيجة لعمليات الإغلاق لبعض الموانئ بصورة جزئية أو كلية، إلى جانب إجراءات الحصار البحري الذي فرضه التحالف العربي منذ بداية الحرب في اليمن، وضرورة حصول السفن الواصلة إلى الموانئ اليمنية أو التي تغادرها على تصاريح خاصة من قبل البعثة الأممية ذات العلاقة، فقد شهدت حركة النقل البحري في اليمن تراجعاً كبيراً سواء في أعداد السفن أو كميات البضائع المتداولة في تلك الموانئ.

ضعف البنية التحتية للموانئ

يعاني اليمن من تردي وضعية البنية التحتية والأصول التشغيلية للموانئ وقطاع النقل البحري، وذلك قبل انطلاقة حرب السفن التي أطلقها الحوثيون رداً على تجويع أهالي غزة وارتكاب إبادة جماعية من قبل الاحتلال الإسرائيلي. إذ تعرضت موانئ البحر الأحمر التي تشمل «الحديدة والصليف والمخا» لأضرار جسيمة جراء الاستهداف المتواصل لها منذ العام 2015، حيث تتجاوز نسبة الأضرار 45,5 في المائة من إجمالي الأصول للموانئ اليمنية، الأمر الذي أثر وبصورة كبيرة على القدرة التشغيلية للموانئ اليمنية بشكل عام لتصل الطاقة التشغيلية الحالية لميناء الحديدة، والذي يعد أكبر الموانئ في البلاد إلى أقل من 40 في المائة من طاقته التشغيلية الفعلية قبل العام 2015. ووفق تقرير صادر عن مركز الدراسات والأبحاث العربي «عربيا برن ترست»، تقدر خسائر اليمن بسبب الصراع ما بين 170 إلى 200 مليار دولار من ناتجه المحلي الإجمالي بين الأعوام 2015 و2022. وقال الباحث الاقتصادي منير القواس، لـ«العربي الجديد»، إن «التجار في اليمن واقعون تحت نار تهدد بقاء نسبة كبيرة منهم بالنظر إلى ما يجري من صراع يفاقم الأزمات التجارية والاقتصادية والمعيشية».

ملف مستمر من الرمة البحر الأحمر (بن ستانسل/ فرانس برس)